



مركز الخليج للأبحاث  
المعرفية والسياسية



# وقف المساعدات عن (الأونروا) مشاركة أمريكية - أوروبية جديدة ضد الفلسطينيين في غزة

أستاذ يوسف كامل خطاب

باحث

مركز الخليج للأبحاث



@Gulf\_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

23  
Gulf Research Center  
Knowledge for All

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وتوابعها من الدول الغربية، عن وقف تمويلها لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وذلك بعد عدة ساعات فقط من إصدار محكمة العدل الدولية قرارها التاريخي بقبول النظر في الاتهام الموجه لإسرائيل من قبل جنوب إفريقيا بارتكاب جريمة (الإبادة الجماعية) ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، وإقرار المحكمة لإجراءات الحماية الموقته التي ينص أحدها على ضرورة السماح بدخول المساعدات الإنسانية ووصولها إلى الفلسطينيين في كل مناطق الحصار، وهو الإجراء الذي لو طبق -مع غيره من الإجراءات الصادرة عن المحكمة الدولية- سيؤدي إلى إفشال المخطط الإسرائيلي لإجبار الفلسطينيين تحت وطأة القصف والجوع والمرض والتشرد وسوء الأحوال الجوية على الهجرة القسرية، لينجوا بأرواحهم من الموت داخل وطنهم قتلاً أو جوعاً أو عطشاً أو برداً.

ويثير الموقف الأمريكي-الأوروبي تجاه وكالة (الأونروا) العديد من الأسئلة عن كنه هذه الوكالة الدولية، وما هو الدور الذي تقوم به تجاه الفلسطينيين وقضيتهم؟ ولماذا اتخذت الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية قرارها بوقف المعونة عنها؟ وما هي الأهداف من وراء ذلك؟ وهل من مخاطر لهذا القرار على حاضر الفلسطينيين ومستقبلهم؟ وما موقف الفلسطينيين وغيرهم تجاه هذا الأمر؟ هذا ما تسعى الورقة للإجابة عليه.

## (الأونروا) التعريف والتأسيس والمستفيدون والتمويل

### التعريف:

(الأونروا) (UNRWA): هو الاسم المختصر لـ (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى)، وهي وكالة غوث وتنمية بشرية تعمل على تقديم الدعم والحماية وكسب التأييد لحوالي (5,900,000) خمسة ملايين وتسعمائة ألف لاجئ فلسطيني، مسجلين لديها في الأردن ولبنان وسورية والضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك إلى أن يتم التوصل إلى حل لمعاناتهم.

### التأسيس:

تم تأسيس (الأونروا) -وفقاً لما جاء في موقع الوكالة على شبكة المعلومات- في أعقاب الحرب العربية-الإسرائيلية في أبريل عام 1948م، التي أدت إلى نزوح أكثر من (700,000) سبعمائة ألف لاجئ فلسطيني؛ بموجب القرار رقم (302) الفقرة رابعاً،

الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 ديسمبر عام 1949م، وتمثل تفويضها الأولي في تقديم (برامج الإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل) للاجئين الفلسطينيين، لهدف تلافي أحوال المجاعة والبؤس، ودعم السلام والاستقرار.

وتختلف (الأونروا) عن (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) (UNHCR)، التي تعرف اختصاراً بـ (مفوضية اللاجئين) في كون الأولى خاصة باللاجئين الفلسطينيين دون غيرهم من لاجئي العالم، بينما تأسست الثانية (المفوضية) في 14 ديسمبر عام 1950م بطلب من الأمم المتحدة بهدف حماية ودعم اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية في كل أنحاء العالم؛ من خلال المساهمة في إتمام عودتهم الاختيارية إلى أوطانهم، أو الاندماج في المجتمعات المستقبلية، أو إعادة التوطين لبلد ثالثة.

بدأت وكالة (الأونروا) عملها في الأول من شهر مايو عام 1950م، ومازالت تواصل القيام بدورها إلى اليوم عبر تجديد ولاياتها المتكرر من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان آخر تمديد لعملها حتى 30 يونيو عام 2023م، وستظل الوكالة تقوم بمهامها في ظل غياب وجود حل لمسألة لاجئي فلسطين؛ لعدم تطبيق القرار رقم (149) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الثالثة، والذي تقرر فيه «وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع



تشتمل خدمات الأونروا المقدمة للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في مناطق عملياتها، والذين يصل عددهم إلى حوالي 6 ملايين، على: التعليم، والرعاية الصحية، والإغاثة، والبنية التحتية، وتحسين المخيمات، والدعم المجتمعي، والإقراض الصغير، والاستجابة الطارئة، وذلك في جميع الأوقات، بما فيها أوقات النزاع المسلح



تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وكذلك عن كل فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات، بحيث يعود الشيء إلى أصله، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والعدالة، بحيث يعوّض عن ذلك الفقدان أو الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة».

### المستفيدون من خدماتها:

المستفيدون من (الأونروا) هم اللاجئون الفلسطينيون، ووفق تعريف الوكالة لهم: «هم أولئك الأشخاص الذين كانت فلسطين هي مكان إقامتهم الطبيعي خلال الفترة الواقعة بين يونيو ١٩٤٦م، ومايو ١٩٤٨م، والذين فقدوا منازلهم ومورد رزقهم نتيجة الحرب الأولى بين العرب وإسرائيل، أبريل عام ١٩٤٨م»، مما اضطر بعضهم إلى الانتقال للعيش في قطاع غزة التابع آنذاك للإدارة المصرية حتى حرب ١٩٦٧م، بينما اضطر البعض الآخر إلى الانتقال للعيش في دول الجوار، كالأردن ولبنان وسورية، فراراً من بطش العصابات الصهيونية بهم، وكان عددهم آنذاك ما يقرب من (٧٥٠,٠٠٠) سبعمائة وخمسون ألف لاجئ فلسطيني.

وتشتمل خدمات الوكالة المقدّمة للاجئين الفلسطينيين على: التعليم، والرعاية الصحية، والإغاثة، والبنية التحتية، وتحسين المخيمات، والدعم المجتمعي، والإقراض الصغير، والاستجابة الطارئة في جميع الأوقات، بما فيها أوقات النزاع المسلح.



يتم تمويل (الأونروا) بشكل كامل تقريباً من خلال التبرعات الطوعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الحكومات الإقليمية والاتحاد الأوروبي، إذ مثّلت تبرعات الحكومات حول العالم سنة ٢٠٢٢م على سبيل المثال (٩٤,٩٪) من إجمالي التبرعات المالية للوكالة



ويتم تقديم تلك الخدمات إلى كافة الفلسطينيين الذين يعيشون في مناطق عملياتها (الأردن ولبنان وسورية والضفة الغربية وقطاع غزة)، والذين ينطبق عليهم تعريف اللاجئين، والمسجلين لدى الوكالة وبحاجة للمساعدة، كما تمتد خدمات (الأونروا) لتشمل أبناء لاجئي فلسطين الأصليين والمنحدرين من أصلهم، حيث إنهم مؤهلون أيضاً للتسجيل لدى الوكالة؛ ما يجعل عدد المستفيدين من خدماتها الآن نحو ستة ملايين فلسطيني مسجلين لديها، كما أن هناك أكثر من (٥٤٠,٠٠٠) خمسمائة وأربعون ألف طفل فلسطيني يدرسون في مدارس تابعة للوكالة.

وبناءً على الاعتبارات السابقة، تُعدُّ (الأونروا) وكالة دولية فريدة في نوعها، من حيث التزامها الطويل الأجل لمجموعة واحدة من اللاجئين وهم الفلسطينيون، وقد ساهمت الوكالة على مدى تاريخها الذي يزيد على السبعين عاماً في رفاه أربعة أجيال من لاجئي فلسطين وفي تحقيق تهميتهم البشرية، وقد أبلت في ذلك بلاءً حسناً؛ حيث عملت الوكالة تدريجياً على تعديل برامجها للإيفاء بالاحتياجات المتغيرة للاجئين، على الرغم من أنها أنشئت لتكون منظمة مؤقتة.

كما اتسم دورها منذ بدء الحرب على غزة وحتى كتابة هذه الورقة بالأداء البطولي المميز، حيث أوتت الوكالة مليون نازح فلسطيني لجأوا إليها، ليقيموا في (١٥٤) ملجئاً تابعاً لها أو على مقربة منها. واصلت الوكالة الأممية عملها في ظروف شبه مستحيلة لتوفير الغذاء ومياه الشرب واللقاحات لسكان غزة، على الرغم من أنها فقدت (١٥٢) من موظفيها خلال فترة الحرب، فيما تضرر (١٤١) من منشآتها بسبب القصف.

### التمويل:

يتم تمويل (الأونروا) بشكل كامل تقريباً من خلال التبرعات الطوعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الحكومات الإقليمية والاتحاد الأوروبي، إذ مثّلت تبرعات الحكومات حول العالم سنة ٢٠٢٢م على سبيل المثال (٩٤,٩٪) من إجمالي التبرعات المالية للوكالة، كما تقوم الوكالات التابعة للأمم المتحدة بمشاركة (الأونروا) بالمهارات والخبرات، بالإضافة إلى المشاريع التي يستفيد منها لاجئو فلسطين في المجالات الأخرى متعددة القطاعات، الأمر الذي يجعل منظومة الأمم المتحدة في المنطقة أكثر تماسكاً وفعالية. وفي عام ٢٠١٨م كان ذلك التعاون يحمل قيمة مالية تقدر بحوالي (٦٥,٠٤٥,٠٠٠) خمسة وستون مليوناً وخمسة وأربعون ألف دولار.



الرسمي- أما الأموال التي تحصل عليها الوكالة من الميزانية العادية للأمم المتحدة ومن المساهمات من الكيانات الأممية الأخرى فبلغت في عام ٢٠٢٢م (٤٤,٦٠٠,٠٠٠) أربعة وأربعون مليوناً وستمئة ألف دولار فقط؛ وتستخدم حصراً لتغطية التكاليف الإدارية.

### تعليق المعونة وأهدافه:

في ٢٦ يناير ٢٠٢٤م صدر قرار أمريكي يقضي بتعليق المساعدات عن (الأونروا)، وقد تبعها في هذا القرار (١٣) دولة أوروبية تدور في فلكها، منها: نيوزيلندا والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا واليابان وأستراليا وفرنسا والنمسا وسويسرا وفنلندا وكندا ورومانيا وهولندا، فيما قررت المفوضية الأوروبية مراجعة التمويل المقدم للوكالة، وأنها لن تمويلها إضافياً حتى نهاية فبراير عام ٢٠٢٤م. واستمرت باقي الدول على موقفها الثابت في دعم الوكالة، ولم تستجب لدعوات وقف أو تعليق المساعدة، وهي -مرتبة وفقاً لحجم مساعداتها-: الاتحاد الأوروبي، والسويد، والنرويج، والسعودية، وتركيا، والدنمارك، وإسبانيا، وبلجيكا، والكويت، وقطر، وإيرلندا، ولوكسمبرج.

### دور إسرائيل في وقف التمويل:

اتخذت هذه الدول قرار وقف تمويلها للوكالة استجابةً لدعوة وزير الخارجية الإسرائيلي (يسرائيل كاتس) تضامناً مع إسرائيل، التي زعمت أن (١٢) فرداً من العاملين في (الأونروا) شاركوا المقاومة الفلسطينية في عملية (طوفان الأقصى) على مستعمرات غلاف غزة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، وأن الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية يستخدم مقرات ومدارس الوكالة في أعمال قتالية؛ حيث اتهم المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية (إيلون ليفي) (الأونروا) من خلال منشور على حسابه في منصة إكس -تويتر سابقاً- بالقول: «إنها تغطي حرفياً على حماس».

وإمعاناً في الضغط والتحريض الإسرائيلي على الوكالة؛ طالب وزير الخارجية (يسرائيل كاتس) المفوض العام للأونروا (فيليب لازاريني) بالاستقالة، ورحّب (كاتس) بقرار الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وبريطانيا بتعليق مساعداتها للوكالة، وطالب بانضمام المزيد من الدول إلى وقف تمويلها، وقال: «نهئى الحكومة الأميركية على قرارها وقف تمويل الأونروا، بعد أن تبين أن بعض موظفيها شاركوا في المجزرة الرهيبة يوم ٧ أكتوبر» على حد زعمه، وأضاف: «لقد حذرنا منذ سنوات من

كما تدخل (الأونروا) أيضاً في شراكات مع المؤسسات والشركات التجارية، والتي تتراوح ما بين شركات تقنية محلية صغيرة، وشركات كبيرة متعددة الجنسيات؛ من أجل الحصول على أفضل ما لدى أولئك الشركاء من خبرات لضمان تحقيق المنفعة المشتركة. كما تعمل (الأونروا) بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المحلي الصغيرة، ومع المنظمات الدولية غير الحكومية، وتعتمد على مواردها الفريدة وقوتها من أجل تقديم خدمات فاعلة للاجئين الفلسطينيين. وخلال حالات الطوارئ على وجه التحديد يكون للأفراد دور هام في الاستجابة لاحتياجات اللاجئين الفلسطينيين، وقد تبرع الأفراد في القطاع الخاص بمبلغ (٢,٠٩٨,٠٠٠) مليوناً وثمانية وتسعون ألف دولار في عام ٢٠١٨م.

وعلى الرغم من مشاركة العديد من الدول (٢٥ دولة) في تمويل (الأونروا)، إلا أن النسبة الأكبر من التمويل تعود إلى دول الاتحاد الأوروبي، التي شاركت بمبلغ (٥٢٠,٣٠٠,٠٠٠) خمسمائة وعشرون مليوناً وثلاثمائة ألف دولار في عام ٢٠٢٢م، بما في ذلك تلك التي أتت من خلال المفوضية الأوروبية، حيث بلغت (٤٤,٣٪) من إجمالي تعهدات الوكالة البالغة (١,١٧٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار وواحد وسبعون مليون دولار. وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة المساهمين الفرديين في الأونروا، حيث تبلغ مساعدتها المالية السنوية نحو (٣٠٠) مليون دولار، أي ما يعادل (٢٠٪) من ميزانية الوكالة -وفقاً لوكالة فرانس برس- ويليهما في الترتيب كل من ألمانيا والسويد، فضلاً عن النرويج؛ حيث تبرعت تلك الدول بنسبة تراكمية بلغت (٦١,٤٪) من إجمالي تمويل الوكالة، ويعقبها في الترتيب: اليابان وفرنسا والسعودية وسويسرا -حسب موقع المنظمة



يمكن معاقبة شعب بسبب أخطاء مزعومة لأفراد في الوكالة».

### المساعي الأمريكية لتفكيك الأونروا وأبعادها:

ربما كان الجديد في هذا المشهد الفج الساعي إلى تفكيك (الأونروا)، تلك المنظمة الدولية الإنسانية التي تسهم في رفع المعاناة عن شعب يئن من نير الاحتلال منذ أكثر من (٧٥) عاماً، هو ذلك العدد من الدول المشاركة للولايات المتحدة في موقفها من الوكالة؛ حيث لم يسبق لأي من تلك الدول أن اتخذت هذا الموقف من الوكالة سواءً بمبادرة ذاتية أو بدافع التبعية للولايات المتحدة الأمريكية التي سبق لها اتخاذ هذا الموقف في عهد الرئيس السابق (دونالد ترامب)، الذي قرر عام ٢٠١٨م وقف تمويل أمريكا للوكالة بالمساعدة المالية السنوية البالغة (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة مليون دولار؛ لإعاقة المنظمة عن أداء دورها، كمظهر من مظاهر الدعم الأمريكي لدولة الاحتلال الإسرائيلي التي رحبت بالقرار الأميركي آنذاك، متهمة الوكالة الأممية بـ«إطالة أمد النزاع الإسرائيلي الفلسطيني»، من خلال تكريسها للمبدأ الذي تعارضه إسرائيل، بأن الكثير من الفلسطينيين هم لاجئون لهم الحق في العودة إلى ديارهم، أي إلى الأراضي التي فروا أو طردوا منها عند قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م.

وفي السياق نفسه، وللهدف نفسه، وهو الخلاص من وكالة الأونروا وإنهاء دورها في دعم الفلسطينيين وقضيتهم؛ دعا مستشار الرئيس (ترامب) لشؤون الشرق الأوسط، في مايو عام ٢٠١٩م، إلى إنهاء عمل وكالة الأونروا، متهمًا إياها بأنها «فشلت في مهمتها»، وعندما ترشح الرئيس الأمريكي الحالي

أن الأونروا تعمل على إدامة مشكلة اللاجئين، وتدفع السلام بعيداً، وتعمل كذراع مدني لحماس في غزة»، وتابع (كاتس): «الأونروا ليست الحل، فالعديد من موظفيها هم أعضاء في حماس الذين يتعاطفون مع آرائها القتالة، ويساعدونها في توفير المأوى للأنشطة الإرهابية والحفاظ على حكمها» وفق ما ذكر في بيانه.

وعلى إثر هذا الضغط والتهديد؛ قام مفوض الوكالة (فيليب لازاريني) بفصل الموظفين المتهمين قبل التحقيق معهم وإثبات إدانتهم فيما نسب إليهم، ووعد بإجراء تحقيق شامل واتخاذ إجراءات قانونية إذا تم ثبوت مشاركتهم؛ استجابة لما طالبت به هذه الدول من إجراء تحقيق في المزاعم الإسرائيلية؛ حتى لا تتعرض الوكالة لوقف التمويل من الدول التي تدعمها؛ تنفيذاً لمطالب إسرائيل، وهو ما يتضح من تصريح (لازاريني) بالقول: «زوّدت السلطات الإسرائيلية الأونروا بمعلومات حول الضلوع المزعوم لعدد من موظفي الأونروا في الهجمات على غلاف غزة، ولحماية قدرة الوكالة على تقديم المساعدة الإنسانية، اتخذت قراراً بإنهاء عقود هؤلاء الموظفين على الفور، وبدء التحقيق من أجل التوصل إلى الحقيقة دون تأخير».

وبالرغم مما قام به مفوض الوكالة من إجراء تعسفي في حق الموظفين المتهمين، بادرت الدول المشار إليها بتنفيذ تهديداتها، وعلقت تمويلها للوكالة، قبل إجراء التحقيق وقبل صدور نتائج تثبت صحة المزاعم الإسرائيلية، استجابة لمطالب وزير الخارجية الإسرائيلي (يسرائيل كاتس) لتلك الدول بالانضمام إلى حملة وقف تمويل (الأونروا)!! وذلك على عكس ما قامت به دول أخرى، مثل أيرلندا والنرويج، اللتين رحبتا بإجراء تحقيق في المزاعم الإسرائيلية، لكنهما قالتا إنهما لن تقطعا المساعدات المقدمة للوكالة.

ويعكس هذا الموقف مدى انحياز تلك الدول وخضوعها للابتزاز الإسرائيلي؛ فلو افترضنا جدلاً صحة الاتهام الإسرائيلي -وهو ما لم يثبت بعد- فإن مشاركة (١٢) فرداً من موظفي الوكالة البالغ عددهم (٣٠) ألف موظف يعمل ١٣ ألفاً منهم في قطاع غزة، موزعين على أكثر من ٣٠٠ منشأة لا يُعدُّ مبرراً لمعاقبة شعب بأكمله بأسوأ عقوبة يمكن تصورها؛ وهي منع الغذاء والدواء والوقود، وهو ما نوه إليه مقرر الأمم المتحدة المعني بالحق في السكن (بالاكريشنان راجاغوبال) -في لقاء معه على قناة (الجزيرة)- بالقول: «إن تعليق بعض الدول تمويل الأونروا يُعدُّ عقاباً جماعياً لسكان قطاع غزة»، مشدداً على أنه «لا



(جو بايدن) للرئاسة، تعهد بإعادة المساعدات للفلسطينيين، بما في ذلك (الأونروا)، وفي أبريل عام ٢٠٢١م أعلنت إدارة (بايدن) عن تمويل الوكالة بقيمة (٢٣٥,٠٠٠,٠٠٠) مئتان وخمسة وثلاثون مليون دولار.

وعندما اقتربت الفترة الرئاسية الأولى للرئيس (بايدن) من نهايتها، وتزامن ذلك مع الحرب في غزة واستمرارها، كان على (بايدن) -ككل من سبقه في البيت الأبيض- أن يسترضي (اللوبي الصهيوني) في الولايات المتحدة الأمريكية، تمهيداً لانتخابات الولاية الثانية، نوفمبر ٢٠٢٤م، وكالعادة كان كبش الفداء هو الفلسطينيون، والخلاص ممن بقي منهم في فلسطين بتهجيرهم، وإبادة من رفض التهجير منه، فشاركت الإدارة الأمريكية في الحرب المباشرة سياسياً واقتصادياً وإعلامياً، وعندما تعرضت إسرائيل للاتهام من محكمة العدل الدولية، وفرض عليها وقف الحصار وإدخال المساعدات الإنسانية، هرعت الإدارة الأمريكية لتعطيل الإجراء بقطع تمويلها للوكالة المختصة بدعم الفلسطينيين سواء داخل القطاع أو خارجه!!

والملفت إن ورقة تجويع الفلسطينيين وتهجيرهم لتمكين إسرائيل من كل الأراضي الفلسطينية لم تكن ورقة مزيدة للرؤساء الأمريكيين السابقين، أو الرئيس الحالي فحسب، بل إن المرشحين القادمين للولايات المتحدة يقومون باستخدام هذه الورقة أيضاً، حيث انتقدت المرشحة للرئاسة الأمريكية (نيكي هايلي) القرار الذي اتخذته الرئيس (بايدن) بإعادة تمويل الأونروا عام ٢٠٢١م، الذي أوقفه الرئيس السابق (ترامب)، وتفاخرت في مقابلة لها على قناة (فوكس نيوز) في ٢٣ يناير ٢٠٢٤م بأنها عندما كانت سفيرة أمريكا للأمم المتحدة في عهد الرئيس (ترامب): «جلست في مكتب الرئيس ترامب وقالت: علينا أن نوقف الأموال المقدمة للأونروا؛ وقد حاربتني وزارة الخارجية بشأن هذا الأمر. والسبب وراء قيامي بذلك، هو أنني كنت أعرف جميع المسؤولين في الأونروا».

وأضافت (هايلي): إنها شاهدت مدارس تابعة للوكالة «تبشر بكل هذه الكراهية الإرهابية ضد الإسرائيليين» -تعقيباً على مزاعم إسرائيل بأن أحاد من موظفي الوكالة شاركوا في هجوم الأقصى- وأنها أصرت يوماً على ألا تذهب أموال الضرائب الأمريكية إلى الوكالة الأممية. واختتمت بالقول: «ليس شيئاً آمناً لنا أو لأصدقائنا. وكنا نعلم ذلك. وعاد بايدن ووزارة الخارجية وقدموا تلك الأموال. إنه قرار فظيع».

ويتضح لمن يدقق في تصريح (هايلي) ما ينطوي عليه من مزيدة سياسية لكسب المزيد من أصوات اليهود الأمريكيون وغيرهم من المتصهينين الأمريكيين من أتباع المسيحية الأصولية، في المعارك الانتخابية؛ فليس لدى (نيكي هايلي) وأمثالها من الحريصين والمصريين «على ألا تذهب أموال الضرائب الأمريكية إلى الوكالة الأممية» من أن تذهب، بل وتشجع على أن تذهب مئات أضعاف تلك الأموال إلى إسرائيل لقتل وتهجير أصحاب الأرض الأصليين من الفلسطينيين!!

### التبعية للموقف الأمريكي من الوكالة وأبعاده:

وبالرغم من أن الدول التي تبعت الولايات المتحدة الأمريكية في قطع المساعدات عن وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ليست لها سابقة في هذا الأمر كالولايات المتحدة، إلا أن موقفها من الوكالة يعد استكمالاً لموقفها المؤيد والداعم لإسرائيل عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وإعلامياً في الحرب على غزة منذ بدايتها في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، بل هو امتداد للدور التاريخي الذي قامت به أغلب هذه الدول، التي دعمت العصابات الصهيونية بالأموال والأسلحة لتقتل الفلسطينيين وتهجرهم من وطنهم قبل عام ١٩٤٨م، ثم واصلت دعمها السياسي لهم لتأسيس ما عرف بدولة (إسرائيل) بناء على قرار التقسيم في مايو عام ١٩٤٨م، الذي أقر للصهاينة بشرعية ما قاموا باحتلاله من أراضي الفلسطينيين بعد تهجير أهلها منها.

واليوم، وبعد مضي أكثر من (٧٥) عاماً على تلك الجريمة النكراء، تعود هذه الدول لأداء الدور نفسه، مقدمة لإسرائيل كل ما يمكنها من استكمال إبادة الشعب الفلسطيني من دعم وتأييد سياسي واقتصادي، ليس بالمَنح فحسب بل وبمَنع مساعدتها للمؤسسات الإنسانية الدولية التي دعمت الشعب الفلسطيني في محنته ما زالت؛ والملفت أن بعض هذه الدول وخصوصاً ألمانيا، تعتبر أن دعمها لإسرائيل واجب أدبي لما ارتكبته من جرائم إبادة في حق اليهود قبيل منتصف القرن الماضي (الهولوكست)، متجاهلة أنها مازالت تمارس تلك الجريمة الشنعاء ولكن في حق شعب آخر هو الشعب الفلسطيني!!

### الأهداف غير المعلنة لتعليق التمويل

في ضوء ما سبق، يطمئن المتابع إلى قناعة مفادها أن الدول التي أوقفت أو علقت تمويلها للأونروا لم تكن صادقة في تبرير موقفها، وهو مشاركة عدد من موظفي الوكالة في عملية



(طوفان الأقصى) كما زعمت إسرائيل، لأن تأييد تلك الدول ومشاركتها لإسرائيل في الحرب على غزة عبر تأييدها سياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً، ودعمها عسكرياً: بالأسلحة؛ واقتصادياً: بالأموال والمعونات، لتعوض خسائرها الناتجة عن الحرب، قد سبق الاتهام الإسرائيلي لموظفي الأونروا بعشرات الأيام، وأن موقف تلك الدول من الوكالة، قد تم إبان فرض محكمة العدل الدولية لإجراءاتها المؤقتة على إسرائيل، ومنها إدخال المساعدات الإنسانية، وضمن وصولها إلى جميع الفلسطينيين داخل قطاع غزة، وهي إحدى المهام الرئيسية التي تضطلع بها الأونروا؛ ما يجعل لتلك الدول أهدافاً أخرى، غير معلنة، تسعى إلى تحقيقها من خلال تعليق المساعدات، ومنها

أولاً: مساعدة إسرائيل على التخلص من (وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين - الأونروا) التي تعمل - منذ تأسيسها إلى الآن - على دعم الفلسطينيين وتأييد قضيتهم، وخصوصاً ما يتعلق منها بعودة اللاجئين أو تعويضهم - إذا رغبوا - في عدم العودة، وهو ما يتعارض مع المخططات الصهيونية التي تسعى إلى تصفية القضية الفلسطينية، وتهجير من بقي من الفلسطينيين على الأراضي الفلسطينية لإقامة (دولة اليهود) التوراتية المزعومة.

ويعود التريص الإسرائيلي بوكالة الأونروا ومحاولات إنهاء وجودها إلى سنوات سابقة، حيث دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتياهو) في العام ٢٠١٨م إلى وضع اللاجئين الفلسطينيين تحت (مفوضية شؤون اللاجئين في الأمم المتحدة)، وإنهاء وجود (الأونروا) كوكالة دولية خاصة بالشأن الفلسطيني وحده.

كما قد أشار تقرير أذاعته القناة (١٢) الإسرائيلية، ونقلته عنها صحيفة (تايمز أوف إسرائيل) أن الحملة التي تشنها إسرائيل على (الأونروا) هي تنفيذ لخطة أعدتها الخارجية الإسرائيلية لإخراج الوكالة من غزة في أعقاب الحرب، وأوصى التقرير الخارجية - الذي تم تصنيفه بأنه «شديد السرية» - بتنفيذ الخطة على ثلاث مراحل: الأولى: هي الكشف، في تقرير شامل، عن تعاون مزعوم بين حركة «حماس» والوكالة الأممية، وهي المرحلة التي تم البدء في تنفيذها، وتشمل المرحلة الثانية: «تقليص عمليات الأونروا في القطاع الفلسطيني، والبحث عن منظمات مختلفة لتقديم خدمات التعليم والرعاية الاجتماعية للفلسطينيين في غزة». أما المرحلة الثالثة فستكون عبارة عن: «عملية نقل كل مهام وكالة الأونروا إلى الهيئة التي ستحكم

غزة بعد انتهاء الحرب»، وتتفق الحكومة والمعارضة في إسرائيل على ضرورة (منع) جميع أنشطة الوكالة، وضمن «ألا تكون الأونروا جزءاً من المرحلة» التي تلي العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

وقد حاولت وزيرة الخارجية الألمانية (أنالينا بيروبك) تسويق الموقف نفسه في الأزمة الحالية، في محاولة لتخفيف ما أقدمت عليه تلك الدول وتماھيها مع الموقف الإسرائيلي من المنظمة الدولية، بقولها: إن الأونروا «ليست المصدر الوحيد الذي يقدم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين»، في إشارة إلى وجود منظمات دولية أخرى قد تقوم بالدور ذاته.

ثانياً: معاقبة الوكالة على ما صدر عنها من تقارير تفضح ممارسات جيش الاحتلال منذ بدء الحرب على غزة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، والتي أخذ بها في محكمة العدل الدولية كشاهد على وجود خرق لاتفاقية منع الإبادة الجماعية، ما جعل المحكمة تقبل الدعوى وتقرر الإجراءات الوقائية لضمان عدم استمرار إسرائيل في محاولة القضاء على الشعب الفلسطيني في غزة؛ حيث كانت تقارير (الأونروا) من أقوى التقارير التي تؤكد ما قامت به إسرائيل من أعمال إبادة.

ثالثاً: تعطيل الإجراءات الصادرة عن محكمة العدل الدولية كاحترازاات وقائية، إلى حين يتم الانتهاء من نظر دعوى (الإبادة الجماعية) التي تقدمت بها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل، وخصوصاً ما يتعلق منها «بتدابير وقف الإبادة وإدخال المساعدات الإنسانية»، وضمن وصولها إلى جميع سكان القطاع؛ حيث تُعدُّ (الأونروا) من أكثر الجهات المطالبة بهذا الإجراء منذ بدء الحرب؛ لتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية للفلسطينيين داخل القطاع. ويتأكد هذا الهدف من التوقيت الذي أعلنت فيه تلك الدول عن موقفها، حيث صدر قرار الولايات المتحدة ومن تبعها من الدول الغربية بعد ساعات من إعلان محكمة العدل الدولية في (لاهاي) رفضها مطالب إسرائيل بإسقاط دعوى (الإبادة الجماعية) وإلزامها بالإجراءات المؤقتة، كما ورد في مقدمة الورقة.

رابعاً: إعاقة الوكالة عن مواصلة تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، عبر قطع المعونة المقدمة لها من الدول المؤيدة لإسرائيل، والتي يصل مجموع تمويلها - الذي سيتم تعليقه - إلى نحو ٥٦٪ من الميزانية الكلية للوكالة، في وقت تتزايد فيه احتياجات أهالي غزة للمساعدات وسط ظروف إنسانية قاسية، فاقمت برودة الشتاء من حدتها. وقد صرح الأمين العام



للأمم المتحدة (أنطونيو جوتيريش) في بيان صحفي، بأن وقف تمويل الوكالة من قبل الدول الكبرى سوف يضر بالعاملين في الوكالة وبالمستفيدين منها، وذلك بقوله: «لا يجب أن يُعاقب عشرات الآلاف من النساء والرجال الذين يعملون مع الأونروا، والكثيرون منهم يعملون في بعض أخطر الأوضاع لعاملي الإغاثة، حيث يعتمد مليوننا مدني في غزة على المساعدات الحيوية المقدمة من الوكالة لبقائهم اليومي على قيد الحياة»، وذكر أن التمويل الحالي للأونروا لن يسمح لها بتلبية جميع متطلباتهم في شهر فبراير عام ٢٠٢٤م.

**خامساً:** الاستمرار في سياسة الحصار التي تتبعها إسرائيل، وتعطيل إجراء المحكمة، دون التعرض للإدانة من المحكمة الدولية؛ وذلك من خلال تقليص كم المساعدات الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة لوكالة الأونروا من جهة؛ وإعاقة وصول تلك المساعدات - فيما لو سمح بدخولها - وتوزيعها على الفلسطينيين داخل القطاع من جهة أخرى؛ حيث تتولى (الأونروا)، إلى جانب الهلال الأحمر الفلسطيني، توزيع جميع مساعدات الأمم المتحدة القادمة إلى الأراضي الفلسطينية تقريباً. وتمتلك الوكالة ١١ مركزاً لتوزيع المواد الغذائية على مليون شخص في غزة.

**سادساً:** تقويض المنظمات الدولية التي تتعارض مع (النظام العالمي) الأحادي، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يحرص على الهيمنة على المحاور الاستراتيجية العالمية، وفي مقدمتها منطقة (الشرق الأوسط)، والذي يعتبر إسرائيل قاعدته العسكرية الراسخة والمدافعة عن مصالحه واستمرار وجوده بها؛ وهو ما يجعله يعارض ما يصدر من المنظمات العالمية من قرارات ضد إسرائيل، وقد تجسد ذلك منذ بداية الحرب على غزة في إعاقة ما صدر عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن من محاولات لوقف إطلاق النار، وإعاقة ما صدر عن محكمة العدل الدولية من إجراء وقف الإبادة عبر الحصار ومنع وصول المساعدات وتوزيعها داخل القطاع، عبر وقف تجفيف المنبع الرئيس لذلك ممثلاً في وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين.

### تداعيات وقف المعونة:

لا خلاف على أن وقف مساعدات الولايات المتحدة ومن تبعها من دول أوروبية سيؤدي إلى تداعيات خطيرة، منها

• تعريض سكان غزة إلى المجاعة وتفشي الأمراض بسبب ندرة وريما انعدام ما يصل إليهم من أغذية وأدوية؛ ما يجعلهم عرضة لخطر الإبادة الجماعية بمشاركة دولية؛ فقد حذرت الأمم المتحدة من أن التمويل الحالي غير كاف، وأن الأونروا قد تنفذ أموالها بحلول فبراير عام ٢٠٢٤م. كما صرح الدكتور (ليو كانز) -رئيس بعثة (أطباء بلا حدود)- المسؤولة عن الأراضي الفلسطينية لشبكة CNN في ٢٨ يناير ٢٠٢٤م بأن الوضع قد يتدهور لأن المساعدات الواردة إلى غزة غير كافية بالفعل، وقال: «(إذا) أوقفت هذه الشاحنات، سيموت الناس من الجوع وبسرعة كبيرة».

• تضرر ملايين من اللاجئين الفلسطينيين، الذين يعيشون في دول مجاورة، مثل: الأردن، وسوريا، ولبنان؛ فضلاً عن فلسطيني الضفة الغربية؛ والذين يعتمدون في معيشتهم على المساعدات التي تقدمها لهم الوكالة من مساعدات غذائية وتعليمية وصحية واجتماعية.. وغيرها، وتكفي الإشارة في هذا الصدد إلى أن حجم الميزانية السنوية للوكالة في الأردن يتراوح من (١٤٥) إلى (١٥٠) مليون دولار أمريكي، حيث تبلغ نسبة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن (٤٠٪) من مجموع اللاجئين المسجلين لدى الوكالة.

• دفع فلسطيني القطاع إلى الهجرة القسرية تحت وطأة الجوع، والمرض، والبرد، وانعدام جل عوامل البقاء،



في ٢٦ يناير ٢٠٢٤م، صدر قرار أمريكي، بتعليق المساعدات عن (الأونروا)، وقد تبعته في هذا القرار (١٣) دولة أوروبية تدور في فلكها، تضامناً مع إسرائيل؛ التي زعمت أن (١٢) فرداً من العاملين في (الأونروا) شاركوا المقاومة الفلسطينية في عملية (طوفان الأقصى)





والأمم المتحدة التي تطالب بوقف إطلاق النار في غزة.

### الموقف من محاولات إعاقة الأونروا وإغاثتها

استتكرت بعض دول العالم وكثير من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالحقوق الإنسانية، فضلاً عن بعض أعضاء مجالس النواب في البرلمانات الأوروبية، وغيرهم من السياسيين والإعلاميين، قرار الولايات المتحدة ومن تبعها من الدول الغربية بوقف/ تعليق ما تقدمه لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين من دعم سنوي، لتواصل دورها في إغاثة اللاجئين الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية - وخصوصاً في قطاع غزة، الذي يتعرض سكانه لحرب إبادة جماعية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي - وغيرهم من اللاجئين الفلسطينيين في دول الجوار، وتمثلت أبرز المواقف على النحو التالي

#### الموقف الفلسطيني:

أجمعت الجهات الفلسطينية المتعددة على رفضها لمحاولات تصفية وكالة غوث اللاجئين عبر إعاقتها بوقف التمويل المقدم لها بسبب الاتهام المزعوم بأن موظفيها شاركوا في (طوفان الأقصى)، وأخذ البعض على مفوض الوكالة قيامه بفصل موظفيها المتهمين قبل التحقيق معهم، وفيما يلي موقف كل جهة من الجهات الفلسطينية من القرار

**السلطة الفلسطينية:** أعربت السلطة الفلسطينية عن رفضها للحملة الظالمة التي تقودها حكومة الاحتلال الإسرائيلية ضد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، والهادفة لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، وطالبت السلطة الدول التي اتخذت موقفاً من (الأونروا) قبل انتهاء التحقيق في الاتهامات الموجهة إليها بالتراجع عن هذه المواقف؛ التي من شأنها معاقبة الملايين من دون وجه حق وبشكل لا إنساني، خصوصاً أنهم هجروا من أرضهم عام 1948م، وما زالت إسرائيل ترتكب الجرائم بحقهم، وآخرها حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة.

**منظمة التحرير:** دعا أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (حسين الشبخ)، الدول التي أعلنت عن وقف دعمها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، إلى العودة فوراً عن قرارها؛ كونه ينطوي على مخاطر كبيرة سياسية وإغاثية، وقال (الشيخ): «في هذا الوقت بالذات وفي ظل العدوان المتواصل على الشعب الفلسطيني، نحن أحوج

وتوجههم إلى مصر، وفقاً لما كانت تخطط له إسرائيل منذ بداية الحرب، ورفضه الفلسطينيون أنفسهم، رغم ما تعرضوا له من قصف متواصل وتدمير ممنهج لبيوتهم، ومشافيهم، وجامعاتهم، ومساجدهم، وكنائسهم... وغيرها من الممتلكات الخاصة والعامة، قبل تدهور أحوالهم وتعريضهم للموت جوعاً ومرضاً؛ وهو ما قد يحدث أزمة كبرى تتذر باتساع دائرة الحرب، عطفاً على ما صرحت به القيادة المصرية في وقت سابق من أن الضغط على مصر لقبول المهجرين الفلسطينيين يعرض اتفاقية السلام بين البلدين للخطر.

• تصعيد التوتر في المنطقة، حيث إن سياسة التجويع التي تتبعها إسرائيل بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية من أجل إبادة الشعب الفلسطيني ستضفي على ما تقوم به الجماعات المسلحة في الشرق الأوسط مبرراً مشروعاً لما تقوم به من عمليات ضد إسرائيل وأمريكا؛ مما يوسع من دائرة الحرب؛ ويضاعف من مخاطرها؛ فضلاً عما يمكن أن تسهم به خطط الإبادة التي يتم تنفيذها بمشاركة أمريكية - أوروبية، في زيادة مشاعر الغضب والاحتقان لدى شعوب المنطقة، التي لن تظل على ما هي عليه من صمت، وهي ترى الشعب الفلسطيني يموت جوعاً وعطشاً ومرضاً؛ ما قد يدفعهم إلى مطالبة حكوماتهم إلى اتخاذ مواقف أكثر حزمًا ودعمًا للشعب الفلسطيني الذي يتعرض لكارثة إنسانية مخزية.

• تهديد استمرار المنظمات الأممية، والتشكيك في قدراتها على تنظيم العلاقات الدولية وفق القوانين المتفق عليها؛ عبر تأييد إسرائيل وتشجيعها على الاستخفاف بالمرجعيات القانونية التي تحتكم إليها دول العالم وتحترم قراراتها للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وعدم الالتزام بما تصدره المنظمات الأممية من قرارات؛ حيث يأتي دعم الولايات المتحدة والدول الأوروبية لإسرائيل عبر إعاقة وكالة الأونروا التي تدعم اللاجئين الفلسطينيين من خلال وقف أو تعليق مساعداتهم لها، لتستمر إسرائيل في إبادة الفلسطينيين، دون أن تبدو أنها تخالف قرارات محكمة العدل الدولية، تماماً مثلما فعلت الولايات المتحدة وغيرها من الدول التابعة تجاه قرارات مجلس الأمن



ما نكون إلى دعم هذه المنظمة الدولية، وليس وقف الدعم والمساعدة عنها».

**الخارجية الفلسطينية:** اعتبرت وزارة الخارجية والمغتربين، قرار الدول التي علقت تمويلها للأونروا، عقاباً جماعياً لملايين الفلسطينيين، ورأت أن التحريض الإسرائيلي على وكالة الأونروا «مُبَيَّت، لتصفية قضية اللاجئين وشطبها»، وأدانت الوزارة - في بيان لها - ما وصفته بأنه «حملة تحريض ممنهجة» من جانب إسرائيل ضد (الأونروا)، معتبرة أن الاتهامات التي ساقها أكثر من مسؤول إسرائيلي للوكالة «أحكاماً مسبقة وعداءً مُبَيَّتاً»، وأضافت الوزارة: أن إسرائيل «تسعى بجميع السبل لوقف عمل الأونروا، لشطب قضية اللاجئين وحقهم الأصيل بالعودة، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة»، وذكر البيان أن الدول التي علقت مساعداتها اتخذت قراراتها بموجب معايير مزدوجة؛ إذ إنها تواصل تقديم الدعم والمساعدات لإسرائيل، وهي تدرك أن جيشها يرتكب أبشع أشكال المجازر والقتل بحق عشرات آلاف المدنيين خارج القانون، ويفرض النزوح القسري على أكثر من مليوني مواطن.

**شؤون اللاجئين:** حذرت دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير من انعكاس قرارات وقف تمويل وكالة الغوث على جهود الإغاثة الدولية في ظل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وما نتج عنه من موت ونزوح قسري وإبادة وتدمير لكل مرافق الحياة والبنى التحتية، وجاء في بيان للدائرة: «وجود الأونروا وبرامجها وتدخلاتها أصبحت تمثل أولوية قصوى من الناحية الإنسانية والإغاثية، وهناك ثقة دولية بها كمؤسسة وبتدخلاتها وعملها، وبالتالي التحريض على الأونروا وتشويه سمعتها يمثل هدفاً إسرائيلياً من أجل تشديد الخناق على شعبنا، وبخاصة في قطاع غزة، والاستمرار بتجويعه وإبادته وتهجير قسرياً، إن إسرائيل لا تريد الإبقاء على أي مؤسسة دولية لتكون شاهداً على جرائمها ووحشيتها وإبادتها التي تمارسها في قطاع غزة».

وأكدت أن إسرائيل تقود حملة منسقة منذ مدة طويلة من أجل إضعاف ومحاصرة وكالة الأونروا، وهذه الحملة ترجمة فعلية لتصريحات سابقة لوزير الخارجية الإسرائيلي (يسرائيل كاتس) التي قال فيها إن إسرائيل ستسعى لمنع وكالة (أونروا) من العمل في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، وألا يكون لها دور في المرحلة التي تلي الحرب.

**المجلس الوطني:** أكد المجلس على أن حملة التحريض ضد

(الأونروا) هدفها شطب قضية اللاجئين وحق العودة، وقال رئيس المجلس (روحي فتوح): «إن حملة التحريض المبرمجة التي تطلقها حكومة اليمين المتطرفة ضد وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) ليست بجديدة، بل هي مخطط احتلالي قديم منذ سنوات، هدفه شطب قضية اللاجئين وحق العودة والتعويض الذي أقرتها الشرعية الدولية طبقاً للقرار رقم (١٩٤) لعام ١٩٤٨م».

وأضاف (فتوح) أن التحريض الإسرائيلي على (الأونروا) هو انتقام من الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيرش) والمؤسسة الدولية؛ بسبب مواقفه وتقاريره التي استندت إليها محكمة العدل الدولية بمحاكمة إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني، كما ويهدف إلى التغطية على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني وبحق المؤسسات التعليمية والصحية التابعة لها، والتي تسببت بسحق وإبادة الآلاف من النازحين الذين لجأوا إلى مراكز الوكالة هرباً من مجازر جيش الاحتلال الفاشي، وكذلك قتل العشرات من موظفي وكالة الغوث (استشهد خلال عدوان الاحتلال على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م أكثر من ١٥٢ فلسطينياً)، وآخرها قصف مدرسة الصناعة التابعة لها.

**حركة حماس:** استتكرت (حماس) بيان المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) (فيليب لازاريني)، الذي أعلن عن قرار بإنهاء عقود عدد من موظفي الوكالة في غزة بناءً على ما وصفتها بأنها «معلومات صهيونية» بشأن تورطهم في أحداث السابع من أكتوبر، وقالت (حماس) - في بيان - إن هذا الإجراء تم «دون استكمال كل متطلبات التحقيق العادل والنزيه»، وأضافت: «نستكر وبشدة وصف البيان لمقاومة شعبنا بالإرهاب أو الأعمال البغيضة، لأنه ليس دور الوكالة الإعلان عن مواقف سياسية بشأن الصراع»، ولفتت إلى سقوط آلاف الفلسطينيين في هجمات إسرائيلية، وقالت إن من بين الضحايا (١٥٠) من موظفي الأونروا، وأكدت أنه: «من الواضح أن الأونروا خضعت للابتزاز من قبل الدول الداعمة للإرهاب الصهيوني بحجة استمرار الدعم المالي، كما يوضح بيان المفوض، وهذا ما حذرنا منه مراراً».

### موقف الأردن:

ذكر نائب رئيس الوزراء الأردني وزير الخارجية وشؤون المغتربين (أيمن الصفدي)، أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) تقوم بدور لا يمكن الاستغناء



## موقف منظمة التعاون الإسلامي

أعربت منظمة التعاون الإسلامي عن أسفها لقرار العديد من الدول بشأن التعليق المؤقت للتمويلات الجديدة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، واعتبرته عقاباً جماعياً من شأنه أن يفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، ودعت المنظمة هذه الدول إلى مراجعة قرارها حتى يتسنى للوكالة مواصلة إسداء خدماتها لصالح اللاجئين، وتوفير حاجياتهم الأساسية من مواد غذائية ومأوى ورعاية طبية أولية، وبخاصة في قطاع غزة الذي يشهد ظروفًا عصيبة بفعل استمرار وتصاعد العدوان الإسرائيلي منذ (١١٤) يوماً، وحدثت من خطر وقف المساهمات في موازنة الأونروا وانقطاع خدماتها على حياة ملايين اللاجئين الفلسطينيين وعلى الأمن والاستقرار في المنطقة.

## موقف منظمة العفو الدولية

دعت منظمة العفو الدولية الدول التي قررت تعليق تمويلها لوكالة (الأونروا)، للتراجع عن هذا القرار الذي تعتبره ظلماً، وقالت المنظمة - في بيان صدر في ٢٩ يناير ٢٠٢٤م - إن قرار تلك الدول بتعليق تمويل الأونروا سيكون ضربة مدمرة لأكثر من مليوني لاجئ في قطاع غزة. وطلبت منظمة العفو من تلك الدول الرجوع عن قرارها، ومواصلة تقديم الدعم المالي للوكالة الأممية، ووفقاً للبيان ذكرت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية (أنيس كالامارد) أنه من الصادم للغاية أن تتخذ بعض الحكومات هذا القرار بعد أيام قليلة من توصل محكمة العدل الدولية إلى أن حياة الفلسطينيين في غزة معرضة للخطر.

وأضافت أن هذا القرار - الذي جاء في وقت يواجه فيه أكثر من مليوني فلسطيني خطر الإبادة الجماعية والمجاعة المدبرة - مثير للدهشة وغير إنساني، كما أعربت عن صدمتها جراء صدور هذا القرار على خلفية مزاعم تتعلق بـ (١٢) موظفاً من أصل (٣٠) ألف موظف في الأونروا، وأشارت إلى أنه يجب التحقيق بشكل مستقل في الادعاءات ضد بعض موظفي الأونروا، مضيفاً أن كل شخص توجد ضده أدلة مقبولة كافية يجب أن يحصل على محاكمة عادلة، وشددت على ضرورة ألا يتم استخدام المزاعم بحق عدد قليل من الموظفين، كذريعة لقطع المساعدات المنقذة للحياة، الأمر الذي قد يصل إلى حد العقاب الجماعي.

عنه في إيصال المساعدات الإنسانية لأكثر من مليوني فلسطيني يواجهون كارثة إنسانية نتيجة العدوان الإسرائيلي على غزة، وشدد (الصفدي) على ضرورة استمرار المجتمع الدولي في توفير المساعدات اللازمة للوكالة لتمكينها من المضي في تقديم خدماتها في غزة التي يواجه أهلها المجاعة، وترفض إسرائيل السماح بإدخال المساعدات الإنسانية والمستدامة لهم، في خرق فاضح للقانون الدولي الإنساني وقرار محكمة العدل الدولية.

وأكد على ضرورة ألا تخضع الوكالة لعقوبات جماعية نتيجة مزاعم ضد (١٢) من طاقمها البالغ (١٣,٠٠٠) ثلاثة عشر ألف شخص في غزة، خصوصاً أن الوكالة بدأت تحقيقاً فوراً في هذه المزاعم، وحث الدول التي أعلنت تعليق دعمها للأونروا على العودة عن قرارها لضمان قدرة الوكالة تقديم خدماتها الحيوية، التي يعتمد عليها أكثر من مليوني فلسطيني في غزة للحصول على أدنى مقومات الحياة، وتوفير ملاجئها الملاذ الوحيد لحوالي مليون من أصل (١,٩٠٠,٠٠٠) مليون وتسعمائة ألف فلسطيني نزحوا في غزة منذ بدء العدوان.

## موقف مصر:

أشاد وزير الخارجية المصري (سامح شكري) بالدور المهم الذي تضطلع به وكالة (الأونروا) في تقديم الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين، والدور الأساسي في تقديم المأوى والمساعدات لسكان غزة، مؤكداً - خلال اتصال هاتفي بوزير خارجية نيوزيلندا، (وينستون بيترز) - ضرورة استمرار المانحين الدوليين، بما في ذلك نيوزيلندا، في تقديم الدعم اللازم للوكالة، والنأي عن تبني قرارات بتعليق التمويل في خضم الأزمة الإنسانية المتفاقمة بغزة، والتي قد تبدو كعقاب جماعي ضد جميع العاملين بالوكالة، وكذلك أبناء الشعب الفلسطيني، وانتظار نتائج عملية التحقيق الداخلية التي تضطلع بها الوكالة وأجهزتها.

## موقف الولايات المتحدة

رحبت السفارة الأميركية لدى الأمم المتحدة (ليندا توماس غرينفيلد) بقرار الأمم المتحدة بشأن إجراء تحقيق شامل ومستقل، وقالت إنه لا بد من محاسبة أي شخص شارك في هجوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، وأضافت: «تواصلنا مع إسرائيل للحصول على معلومات إضافية بشأن المزاعم ضد الأونروا، وأمريكا تريد رؤية تغييرات جوهرية قبل إمكانية استئناف تمويل المنظمة».



## النتائج:

نستنتج مما تم عرضه في هذه الورقة ما يلي:



١. أهمية الدور الذي تقوم به وكالة (غوث اللاجئين الفلسطينيين - الأنروا) تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته؛ من خلال ما تقدمه للاجئين الفلسطينيين من دعم مادي ومعنوي - منذ تأسيسها عام ١٩٤٨م، وحتى كتابة هذه الورقة - باعتبارها المنظمة الدولية الوحيدة التي تدعم حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم وديارهم التي هجروا منها إبان الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى عقب الإعلان عن قيام دولة إسرائيل.

٢. تحرص إسرائيل على تفكيك الأنروا وإلغاء دورها الذي يتعارض مع الأهداف الصهيونية الاستراتيجية، وفي مقدمتها تصفية القضية الفلسطينية، والتخلص ممن بقي من الشعب الفلسطيني داخل فلسطين عبر الحصار والترهيب والاستيلاء على المزيد من الأراضي والمزارع والمنازل الخاصة بالفلسطينيين وإزالتها وإقامة المزيد من المستعمرات عليها على نحو ما فعلت ومازالت في القدس والضفة الغربية؛ وعبر القتل المتعمد لكل فئات الشعب من الأطفال والنساء وكبار السن، فضلاً عن الشباب والرجال، والتدمير المنهج للأحياء السكنية بما فيها من منازل ومستشفيات ومساجد وكنائس ومدارس وجامعات ومتاحف وحدائق... وغيرها، مثلما تفعل في قطاع غزة، منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م وحتى كتابة هذه الورقة، لإجبار من سلم من الموت أو الإصابة على الخروج من القطاع، لإعادة احتلاله، وإقامة (دولة اليهود) على كل الأرض الفلسطينية، تنفيذاً لوعده الرب لهم في توراتهم المحرفة.

٣. استعانت إسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية لإعاقة وكالة الأنروا عن القيام بدورها تجاه الفلسطينيين، وكان الرئيس الأمريكي السابق (ترامب) من المبادرين لعون إسرائيل في هذا الشأن، فقرر عام ٢٠١٨م وقف تمويل الوكالة، بعد اتهامها بـ«إطالة أمد النزاع الإسرائيلي الفلسطيني»!!

٤. كانت الولايات المتحدة ومازالت في مقدمة دول العالم

## موقف بعض المنظمات الدولية غير الحكومية

حذرت (٢١) منظمة غير حكومية دولية، منها: (أوكسفام، وأطباء العالم، وسيف ذا تشيلدرن، والمجلس الدنماركي للاجئين) في بيان مشترك في ٢٩ يناير ٢٠٢٤م من مخاطر وتعليق ١٢ دولة مساعداتها الأساسية لوكالة (الأنروا)، معربة عن استيائها من التعليق في الوقت الذي تشهد غزة كارثة إنسانية، وقالت المنظمات الـ(٢١) إن الأنروا هي المزود الرئيس للمساعدات في غزة والمنطقة، وإن وقف التمويل سيؤثر على المساعدات الأساسية لأكثر من مليوني مدني أكثر من نصفهم من الأطفال وجميعهم يعتمدون على مساعدتنا.

وذكرت المنظمات أن الأنروا فقدت (١٥٢) من موظفيها منذ بدء الحرب فيما تضررت (١٤١) من منشآتها بسبب القصف، مشيرة إلى أن مليون نازح فلسطيني لجأوا في (١٥٤) ملجأ للأنروا أو على مقربة منها، فيما واصلت الوكالة الأممية عملها في ظروف شبه مستحيلة لتوفير الغذاء ومياه الشرب واللقاحات لسكان غزة.

وأضافت المنظمات، أن مواصلة تعليق التمويل من شأنها أن تجعلنا نشهد على الانهيار الكامل للاستجابة الإنسانية المحدودة بالأساس في غزة، مطالبة الدول المعنية إلى إلغاء تعليقها للتمويل، ورحبت المنظمات بقرار الأنروا فسخ عقود (١٢) من موظفيها، مبدية صدمتها حيال القرار غير المسؤول للمانحين بقطع الإمدادات الغذائية عن شعب بكامله في وقت كانت تدعو فيه هذه الدول بنفسها إلى زيادة المساعدات لغزة.





٧. عكس موقف الولايات المتحدة، ومن تبعها من دول العالم، مدى الانحياز الفج لإسرائيل، بالرغم مما ارتكبه، وما زالت ترتكبه في حق الشعب الفلسطيني من جرائم، وبالرغم من إدانة المنظمات الدولية لما تقوم به؛ وهو ما يجعل دولة الاحتلال تستهين بتلك المنظمات وما يصدر عنها من قرارات، بما في ذلك من خطورة على استمرار الأمن والسلم الدوليين.

٨. يتناقض القرار الأمريكي مع ما تدعيه الإدارة الأمريكية من مطالبة إسرائيل بعدم استهداف المدنيين، والتمادي في العقاب الجماعي، وضرورة دخول المساعدات الإنسانية... وغيرها من الأقوال والتصريحات تخالفها الأفعال والقرارات، التي تتماهى مع كل ما تقوم به إسرائيل من جرائم وانتهاكات للقوانين الدولية الثلاث: العام، والإنساني، والعرفي.

٩. يصطدم القرار بقواعد العدل والعقل والحكمة والمنطق؛ فليس من العدل فيه شيء، ولا يعقل أن يعاقب (٣٠) ألف موظف في أونروا، منهم (١٣) ألف داخل غزة، إضافة إلى ما يزيد على (٥) مليون لاجئ فلسطيني، منهم ما يزيد على (٢) مليون في قطاع غزة يتعرضون إلى إبادة جماعية، بسبب قيام (١٢) موظف خالفوا قواعد العمل في الوكالة بتأييدهم للمقاومة أو مشاركتهم لها في طوفان الأقصى في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، وهو ما عبر عنه الأمين العام للأمم المتحدة

الداعمة والمؤيدة والمشاركة لإسرائيل فيما ترتكبه من إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني، والتصدي لكل محاولات وقف الإبادة من قبل المنظمات الدولية، سواءً بصورة مباشرة كاستخدام (الفيتو) في مجلس الأمن ضد أي قرار يقضي بوقف الحرب، أو بصورة غير مباشرة كوقف أو تعليق التمويل لوكالة أونروا؛ لتعطيل قرار محكمة العدل الدولية الملزم لإسرائيل بعدم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية للفلسطينيين داخل القطاع، وهي إحدى المهام الرئيسة التي تضطلع بها أونروا.

٥. حذت ١٣ دولة من دول العالم حذو الولايات المتحدة في قطع/تعليق تمويل وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما يعد مشاركة من تلك الدول في حرب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني.

٦. أثار موقف الولايات المتحدة ومن تبعها من الدول استياء بعض الدول والمنظمات أعضاء البرلمانات والسياسيين، الذين طلبوا من الدول التي تتخذ قرار تعليق التمويل التراجع عن قرارها، وإعادة دعمها للوكالة لتتمكن من أداء دورها في الظروف القاسية والواقع المرير الذي يكابده سكان القطاع، جراء الجوع والمرض والبرد بسبب فرض الحصار الإسرائيلي عليهم، ووقف التمويل عن الوكالة التي تتولى إغاثتهم ودعمهم.

(أنطونيو جوتيريش)، فى بيان صحفى -بعد تأكيدہ على أن المنظمة تتخذ إجراءات عاجلة للتحقق مما نسب لموظفي الوكالة- : «لا يجب أن يُعاقب عشرات الآلاف من النساء والرجال الذين يعملون مع الأونروا، والكثيرون منهم يعملون في بعض أخطر الأوضاع لعاملي الإغاثة، حيث يعتمد مليوناً مدني في غزة على المساعدات الحيوية المقدمة من الوكالة لبقائهم اليومي على قيد الحياة»، وذكر أن التمويل الحالي للأونروا لن يسمح لها بتلبية جميع متطلباتهم في شهر فبراير.

١٠. يعكس الموقف الأمريكي الأوروبي السريع بوقف/ تعليق تمويل الأونروا تناقضاً يصل إلى حد النفاق تجاه الحرب في غزة، فبينما تعلق مساعداتها للأونروا، لدعم بعض موظفيها للمقاومة في الهجوم على غلاف غزة، تقوم تلك الدول بدعم إسرائيل دعماً سخياً شاملاً في حربها على الفلسطينيين داخل القطاع؛ وهو ما صرح به (كينيث روث) المدير السابق لمنظمة (هيومن رايتس ووتش) - في رسالة على حسابه في منصة إكس -تويتر سابقاً- بالقول: «أتمنى لو كانت حكومة الولايات المتحدة سريعة في تعليق المساعدات العسكرية لإسرائيل، بناءً على قرار محكمة العدل الدولية بوجود إبادة جماعية معقولة (ناهيك عن الأدلة الوفيرة على جرائم الحرب)، مثلما فعلت مع تعليق المساعدات للأونروا بسبب تواطؤ مزعوم لـ ١٢ موظفاً في هجوم حماس».



صدر قرار الولايات المتحدة ومن تبعها من الدول الغربية بعد ساعات من إعلان محكمة العدل الدولية قبول دعوى (الإبادة الجماعية) وإلزام إسرائيل بوقف الإبادة والسماح بدخول المساعدات، يجعل وقف المساعدات عن الأونروا من تلك الدول وسيلة لإعاقة تنفيذ قرارات المحكمة



**Gulf Research Center**  
Knowledge for All



**مركز الخليج للأبحاث**  
المعرفة للجميع